107 أعضاء من الكونغرس تقدموا برسالة تحفظ إلى الرئيس الأميركي و133 عضواً بريطانياً كتبوا رسالة احتجاج إلى رئيس الوزراء على الصفقة

الغانم: «صفقة القرن» مرفوضة دولياً.. ونفتخر بموقفنا

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن موقف البرلمان الكويتي تجاه القضية الفلسطينية هو تجسيد وتمثيل لسياسة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، موضحا أن الكويت آخر من يطبع مع الكيان الصهيوني وأكثر الدول التزاما بهذه القضية الشرعية والإنسانية. وقال الغانم إن الرسالتين اللتين تقدم بهما العديد من أعضاء الكونغرس الأميركي إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب والعديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني إلى رئيس الوزراء تؤكدان فشل ما يسمى بـ«صفقة القرن» ورفض مختلف الأطراف لها.

جاء ذلك في تصريح صحافي للغانم بمجلس الأمة امس استعرض خلاله ما قام به وفد الشعبة البرلمانية أثناء مشاركته في المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد مؤخرا في العاصمة الأردنية عمان، وما ترتب عليه من ردود أفعال.

وقال الغانم «بادئ ذي بدء أشكر إخواني أعضاء الشعبة البرلمانية على موقف الكويت في المؤتمر، وتشرفنا يوم أمس بزيارة صاحب السمو أمير البلاد، واستمعنا إلى توجيهات سموه، ولله الحمد كلنا نشعر بفخر لأن مواقف الكويت هي تجسيد وتمثيل لسياسة سمو الأمير ومن سبقه من أمراء الكويت».

وأضاف «الكويت آخر من يطبع مع الكيان الصهيوني وهي أكثر الدول التزاما بهذه القضية الشرعية والقومية والوطنية والإنسانية».

وأوضح الغانم «بالنسبة لي شخصيا وغالبية أعضاء مجلس الأمة نفتخر بموقفنا ونشكر كل الأطراف العربية والمحلية والدولية والإسلامية التي أشادت بهذا الموقف، ونحترم أيضا وجهة نظر كل الأطراف التي كانت لها وجهة نظر أخرى». وقال الغانم «اليوم أود أن ألفت الانتباه إلى شيء يثلج الصدر في ظل الوضع المأساوي الموجود، وهو موقف العديد من أعضاء الكونغرس الأميركي ومجلس العموم البريطاني»، مبينا أن 107 أعضاء من الكونغرس تقدموا برسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب فيما يخص صفقة القرن، إضافة إلى 133 عضوا بريطانيا كتبوا رسالة احتجاج إلى رئيس الوزراء على الصفقة. وذكر الغانم أن الرسالتين تضمنتا رفضا قاطعا لما يسمى بصفقة القرن خاصة أنها صيغة غير عادلة ولا تحظى بموافقة صاحب الشأن (الفلسطينيين) وتقوض حل الدولتين وتشرعن ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وتشجع الاستيطان وغيرها من عيوب ومآخذ كثيرة. واستطرد الغانم قائلا «إذا كان الأميركان ومنهم يهود وغير يهود يقومون بتقديم مثل هذه الرسالة فماذا يفترض أن يكون موقفنا نحن كعرب وكمسلمين وكأناس موجودين في مناصب سنحاسب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، فماذا يفترض أن يكون موقفنا إذا كان هذا هو موقف الكونغرس الأميركي؟».

لمشاهدة الفيديو
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

وذكر الغانم «107 نواب في الكونغرس الأميركي تحركت الدماء في عروقهم و133 عضوا في مجلس العموم البريطاني رفضوا هذا الظلم والجور وعبروا عنه بكتب رسمية موقعة منهم». وأوضح الغانم أنه لا يجوز أن يخرج من يحاول أن يقلل من حجم ردة فعل تجاه ظلم يقع على أرض مباركة ومقدسات لا تخص الفلسطينيين فقط بل تخص الجميع، مضيفا «كلنا كعرب وكمسلمين مساءلون عن هذا الأمر، لاسيما أن أشقاء مسلمين وعرب مسيحيين يتعرضون للإبادة». وقال «أوجه رسالة واضحة وقوية وحازمة قلتها سابقا وأكررها الآن، نحن في الكويت أبناء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لا يمكن إلا أن نعبر عن جوهر هذه المدرسة». وأضاف «هذا الموقف هو أضعف الإيمان للتعبير عن مشاعر الغالبية العظمى من الشعوب العربية والإسلامية، وودت أن أعرض لكم في الإعلام نسخا من الكتب الموجهة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإلى رئيس الوزراء البريطاني لأدلل على أهمية هذه القضية وحجمها ومدى رفض المجتمع الدولي لها». وقال الغانم «لسنا ضد أي ديانة سماوية فنحن ضد الصهيونية وما ترتكبه من أفعال شنيعة»، مضيفا أن المعارضة لصفقة القرن ليست فقط من نواب الكونغرس الأميركي بل أيضا من مفكرين ومثقفين وكتاب مهمين سياسيين وغير سياسيين أبدوا آراءهم بجرأة ووضوح رافضين لها. من جهة أخرى، قال الغانم «بالنسبة للشأن المحلي فسوف آتي لكي نجسد (كاد المريب أن يقول خذوني) ولكن الآن مشغولون مع الصهاينة وسأرد عليهم وسأصرح وأرد على كل ما قيل من أمور في الشأن المحلي، لكن وددت أن أوزع هذه الرسائل حتى تكون الصورة واضحة للجميع».

«حقوق الإنسان» ناقشت أوضاع «البدون» وتفقدت أوضاع السجن المركزي

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها أمس الأول مع ممثلين عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وبعض قيادات وزارة الداخلية، الحقوق المدنية والإنسانية لتلك الفئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الجهاز المركزي طرح ما يقدمه من مساعدات لمن يستخرج البطاقة الأمنية وعرض البيانات التي نشرت في وسائل الإعلام.

وبين أن اللجنة تناولت الجوانب القانونية في التعامل مع حملة إحصاء عام 1965 من أبناء هذه الفئة وبعض الحلول الخاصة بالتعامل معهم واقتراحات اللجنة بهذا الخصوص.

وأكد أن اللجنة ركزت بصورة كبيرة على القانون الذي تقدم به مجموعة من النواب بشأن الحقوق المدنية والقانونية للمقيمين بصورة غير قانونية ومدى أهميته، لاسيما أن هذه القضية كانت محور انتقادات من قبل عدد من الدول لدى تقديم الكويت عرضها في الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان العالمي.

ولفت إلى أن قضية المقيمين بصورة غير قانونية كانت أيضا محور نقاش مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في السابق، مشددا على أنها لم تعد قضية عابرة يمكن تجاهلها بل قضية تتطلب حلول فعلية.

وأكد أن القانون المقدم بشأن البدون هو حل حقيقي فيما يتعلق بالحقوق المدنية والإنسانية لهذه الفئة وهو بعيد عن مسألة التجنيس.

واستدرك الدمخي قائلا «لا نريد القطيعة وإنما نريد الحل، ولا نريد تبادل الاتهامات بل نريد إنقاذ فئة كبيرة تعيش في مجتمعنا»، مضيفا «نحن مسؤولون أمام الله عز وجل وأمام الشعب والإنسانية عن هذه الفئة، ويعيش بيننا مئة ألف إنسان يمثلون معاناة الإنسان في هذا البلد، ونريد حلا قانونيا وإنسانيا لها، بما يليق بسمعة الكويت دولة الإنسانية».

وأكد الدمخي ان اللجنة طلبت حسم ملف الجوازات المزورة وفتح المجال لالتحاق أبناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية في التخصصات الوظيفية التي يعزف عنها المواطنون وأن يتم توجيه المخرجات التعليمية لهذه الفئة نحو هذه التخصصات.

وأعرب عن أسفه لعدم إدراج تقرير لجنة حقوق الإنسان بشأن قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمقيمين بصورة غير قانونية على جدول أعمال مجلس الأمة على الرغم من توقيع 29 نائبا على طلب لعرض التقرير على المجلس.

وقال «لأول مرة في تاريخ الكويت يقدم قانون الحقوق المدنية والاجتماعية ويدرج على جدول أعمال مجلس الأمة وقد قمنا بواجبنا في هذا الاتجاه وتم جمع تواقيع 29 نائبا لعرض التقرير على المجلس».

وأضاف «ولكن للأسف الحكومة لديها وجهة نظر ورئيس المجلس لديه وجهة نظر ولكن ينبغي أن يحترم رأي أعضاء مجلس الأمة وأن يعرض التقرير ولكن هذا لم يحصل للأسف».

من جانب آخر، أوضح الدمخي أن اللجنة قامت الخميس الماضي بزيارة إلى السجن المركزي واطلعت على العنابر القديمة والعنابر التي تم تحديثها وعنبر أمن الدولة ومخيمات العائلات المنتشرة داخل السجن وكذلك السجن العمومي.

وبين أن هناك إصلاحات حصلت داخل السجن وإجراءات جيدة وتعاون من قبل إدارة السجن مع النيابة ووزارة الصحة بشكل أكبر من السابق، بالإضافة إلى تحسن الإجراءات الطبية.

وأكد أن هناك إجراءات جيدة بشأن المحبوسين في قضايا الرأي، مبينا أنه سيتحدث عن هذه الإجراءات بالتفصيل بعد صدور قرار بشأنها. ونوه بأن اللجنة التقت في عنبر أمن الدولة المحبوسين من المغردين والبدون الذين تم حبسهم لمشاركتهم في المظاهرات وحالات أخرى كثيرة، مؤكدا أن اللجنة استمعت لمطالبهم وستكون الصوت الذي يطالب بتلبيتها.

وأعلن عن أنه تحدث مع وزير الداخلية الذي تجاوب مع الحاجة إلى تعزيز ميزانية السجون والمؤسسات الإصلاحية نظرا لحاجتها إلى الإصلاحات، مشددا على ضرورة الاستعجال في إنشاء السجن الجديد نظرا للخلل الذي يعاني منه السجن القديم.

وبين أن اللجنة تدارست تقاريرها السابقة مع إدارة السجن التي قدمت عرضا عن الإجراءات والإنجازات التي تمت خلال العامين الماضيين، وكذلك ما تطالب به الإدارة.

وشدد على أهمية تخصيص جزء من ميزانية وزارة الداخلية للمؤسسات الإصلاحية، مبينا أنه كان هناك تجاوب على صعيد تيسير سبل إصلاحات السجن من قبل رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد الذي شارك في هذه الزيارة بالإضافة إلى عضو لجنة حقوق الإنسان النائب محمد هايف.

لمشاهدة الفيديو
د.عادل الدمخي ومحمد هايف وعدنان عبدالصمد خلال اجتماع اللجنة

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar